Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

01 Mars 2012
01 مارس 2012

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

ندوة وطنية حول إصلاح السلطة القضائية بالرباط

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، اليوم الخميس وغدا الجمعة بالرباط، ندوة في موضوع "إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية".

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الأربعاء، أن بحث المحاور الرئيسية لهذه الندوة، التي سيشارك فيها فاعلون معنيون بمجال العدالة، وستستعرض خلالها تجارب دولية من آفاق متعددة، سيجري من خلال ثلاث ورشات وعبر جلسات نقاش عامة ستتمحور حول "دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ استقلال القضاء"، و"إصلاح النظام الأساسي للقضاة"، و"النيابة العامة، أي استقلال" و"استقلال القضاء بين القانون والممارسة".

وأشار المصدر ذاته، إلى أن تنظيم هذا اللقاء يأتي انطلاقا من قناعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن إقرار دستور فاتح يوليوز الماضي باستقلال السلطة القضائية يستوجب، تامينا لاستقلال العدالة ونجاعتها، مرافقة هذا التعديل الدستوري بمراجعة عميقة للتشريعات القائمة، موضحا، أن هذه المراجعة من شأنها أن تضمن استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة، وتقوي النظام الأساسي للقضاة، وتضمن حماية قضائية حقيقية للحقوق والحريات الأساسية، وتعيد ثقة المواطنين في النظام القضائي، وأضاف، أن ضمان الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية وللقضاة في ممارستهم لمهامهم يقتضي أن تكون القوانين التنظيمية الجديدة والنظام الأساسي للقضاة متطابقة مع المعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها، بما فيها المعايير المتعلقة بقضاة النيابة العامة.

يذكر، أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أصدرت في تقريرها الختامي جملة من التوصيات بخصوص "تأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها"، وأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المجلس الوطني حاليا)، رفع خلال سنة 2009 في إطار اضطلاعه بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة، مذكرة إلى جلالة الملك في موضوع تأهيل العدالة وتقوية استقلال القضاء.

وهمت المذكرة العديد من التوصيات ذات الصلة، على الخصوص، بتقوية ضمانات استقلالية القضاء من الجانب الدستوري وتنظيم المجلس الأعلى للقضاء ومراجعة القوانين (النظام الأساسي للقضاة والتنظيم القضائي للمملكة والمرسوم المنظم لاختصاصات وزارة العدل) والسياسة الحكومية في مجال العدل والسياسة الجنائية والتكوين وإعادة التكوين والإمكانات المادية والبشرية ومدونة للسلوك ومساهمة المجتمع المدني والإعلام.

Revue de Presse du Conseil National des dr

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Colloque à Rabat sur «La réforme du pouvoir judiciaire, nouvelle Constitution et normes internationales»

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Commission internationale des juristes organisent, les 1er et 2 mars à Rabat, un colloque sous le thème «Réforme du pouvoir judiciaire, nouvelle Constitution et normes internationales».

Ce colloque intervient suite à la consécration de l'indépendance de la justice par la nouvelle Constitution, souligne un communiqué du CNDH. *«Afin de garantir l'indépendance et l'efficacité de la justice, le Conseil reste intimement convaincu que la réforme constitutionnelle doit s'accompagner d'une révision profonde de la législation en vigueur afin de garantir l'indépendance du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire (CSPJ) et du Parquet, renforcer le statut des magistrats, assurer une réelle protection judiciaire, y compris au niveau de la Cour constitutionnelle, des droits et libertés fondamentales, et de rétablir la confiance des citoyens dans le système judicaire»*, ajoute le communiqué.■

Revue de Presse du Conseil National des droits

LE SOIR

RABAT

Colloque sur la réforme du pouvoir judiciaire

Le Conseil national des droits de l'homme et la Commission Internationale des Juristes organisent, les 1er et-2 mars à la bibliothèque nationale du Royaume du Maroc à Rabat, un colloque sur le thème « *Réforme du pouvoir judiciaire, nouvelle constitution et normes internationales* ». Les travaux de ce colloque seront déclinés en séances plénières notamment autour du rôle du Conseil supérieur de la magistrature.

Revue de Presse du Conseil National de Homme

الأحداث المغربية

حقوقيون يناقشون إصلاح القضاء بالرباط

حقوقيون وخبراء قانونيون معنيون بمجال العدالة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين سيضعون ابتداء من يومه الخميس وإلى غاية يوم غد الجمعة على طاولة النقاش بالمكتبة الوطنية بالرباط، إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية. تعميق النقاش حول هذا الموضوع، سيفرض على المشاركين في الندوة الانكباب على تدارس ومناقشة جملة من الإصلاحات مرتبطة بقطاع العدالة، مع استعراض تجارب دولية من آفاق متعددة.

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان وسعيد بنعريجة المستشار القانوني لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، سيناقشون في جلسات عامة عناوين كبيرة لها علاقة بمجال العدالة، من قبيل «دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ استقلال القضاء»، «إصلاح النظام الأساسي للقضاة»، وكذلك موضوع «النيابة العامة، أي استقلال؟». كما ستخصص خلال الندوة ورشة خاصة بـ «استقلال القضاء بين القانون والممارسة»

وإذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد بادر إلى تنظيم هذا اللقاء انسجاما مع التغيرات والإصلاحات التي انخرط فيها المغرب، فإن هذا اللقاء، حسب بلاغ صحفي يأتي انطلاقا من قناعة المجلس أن تأمين استقلال العدالة ونجاعتها، يستوجب مرافقة التعديل الدستوري الذي عرفه المغرب في فاتح يوليوز الماضي بمراجعة عميقة للتشريعات القائمة لضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة وتقوية النظام الأساسي للقضاة.

Revue de Presse ... oits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ندوة حول «إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور المغربي الجديد»

ينظم كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، ندوة دولية بالمكتبة الوطنية بالرباط حول «إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور المغربي الجديد»، يومي فاتح وثاني مارس 2012 بالرباط. وتتمحور أشغال هذه الندوة أساسا حول المحاور التالية:

المحور الأول: دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ استقلال القضاء:

× مستجدات الدستور في موضوع المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
× المجلس الأعلى للسلطة القضائية : التركيبة والاستقلالية؛
× أدوار المجلس الأعلى للسلطة القضائية في تشخيص أوضاع العدل ومسارات؛
× تقديم تجارب دولية مقارنة.

المحور الثاني: إصلاح النظام الأساسي للقضاة:

× المقدمات الدستورية لإصلاح النظام الأساسي للقضاة ومستلزماته وامتداداته؛
× المستلزمات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتوفير ضمانات الاستقلال؛
× تقديم تجارب دولية.

المحور الثالث: النيابة العامة، أي استقلال؟:

× المعايير الدولية لاستقلال النيابة العامة؛
× مؤسسة النيابة العامة في الدستور الجديد وقانون المسطرة الجنائية الحالي؛
× شروط ومستلزمات إصلاح مؤسسة النيابة العامة؛
× استقلال النيابة العامة في ضوء التجارب الدولية.

المحور الرابع: استقلال القضاء بين القانون والممارسة:

× دور محكمة النقض في ترسيخ استقلال القضاء؛
× قابلية قرارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية للطعن؛
× دور المحاكم الإدارية في تعزيز استقلال القضاء؛
× تقديم تجارب دولية.

L'opinion
www.lopinion.ma

Lutte contre le dopage

Plaidoyer pour l'harmonisation des standards internationaux avec ceux des droits de l'Homme

Les participants à une journée d'étude sur «le dopage dans le sport : approche droits de l'homme» ont appelé, mardi à Rabat, à l'harmonisation des standards internationaux dans les domaines de lutte contre le dopage avec ceux des droits de l'Homme.

Lors de la clôture de cette rencontre nationale, qui s'est déroulée notamment en présence du secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, et qui a été sanctionnée par une série de recommandations qui seront rendues publiques prochainement, les participants ont noté que les standards de «localisation» et «d'information» adoptés dans le cadre de lutte contre le dopage portent atteinte aux libertés individuelles se rapportant notamment à la liberté de la circulation.

Ils portent également atteinte la sécurité personnelle des sportifs à travers la divulgation de données personnelles.

Intervenant à cette occasion, M. Sebbar a assuré l'Association marocaine de sensibilisation sur les dangers du dopage dans le sport (AMSDS) de l'appui du CNDH à travers l'organisation d'activités au Parlement pour sensibiliser les parlementaires sur la nécessité d'adopter une loi anti-dopage, sur la base des nouvelles propositions des intervenants concernés.

Initiée par le CNDH en partenariat avec l'AMSDS, cette journée d'étude a vu la participation de juristes, de médecins spécialisés, de journalistes sportifs, outre les représentants de secteurs gouvernementaux concernés.

Cette rencontre avait pour objectif de contribuer à jeter la lumière sur les moyens susceptibles de lutter efficacement contre le dopage et la mise en place d'un système de lutte contre ce phénomène.

Les participants à cette rencontre ont débattu de plusieurs axes qui concernent notamment la définition des anabolisants, leurs différentes formes, leur impact sur l'économie et leurs échos dans les médias marocains.

Revue de Presse de l'Homme

علمي مشيشي: الدستور الجديد جاء "بثورة" في إصلاح القضاء

هسبريس - و م ع (عدسة: منير امحيمدات)
الخميس 01 مارس 2012 - 14:03

اعتبر وزير العدل الأسبق محمد علمي مشيشي أن الدستور الجديد جاء "بثورة" في ما يخص إصلاح القضاء،لأنه نص بوضوح قطعي على أن القضاء "سلطة "وليس مجرد هيئة، أي أنه أضحى مساويا للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ودعا مشيشي في الجلسة الافتتاحية لندوة ، انطلقت الخميس فاتح مارس الجاري بالرباط، حول موضوع "إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية" إلى لفت الانتباه إلى بعض الثغرات المتعلقة بالنيابة العامة التي "لا تزال مختلطة التصور والنظام، لأنها تضم مجموعة من الموظفين، بما يقتضي ذلك من خضوع للتراتبية، ومجموعة من القضاة لأن الدستور والقانون يخولان لها صلاحيات قضائية."

كما أكد على أهمية فك الارتباط بين السلطة القضائية ووزارة العدل من جهة، " لأنه لم يعد لوزير العدل مكان في المجلس الأعلى للسلطة القضائية " ، ومن جهة أخرى مع وزارة الداخلية، "على اعتبار أن عددا من رجال السلطة يتصفون قانونيا بصفة الضباط السامين للشرطة القضائية."

وخلص علمي مشيشي ، إلى أن فك الارتباط أصبح ضروريا مع "كل ما يمكن أن يؤدي إلى تأثر السلطة القضائية، بما فيها الشرطة القضائية، بمؤثرات بعيدة عن مفهوم استقلال القضاء."

هذا وأكد متدخلون في ذات الندوة، أن ضمان استقلالية القضاء والنيابة العامة يعد تحديا أساسيا أمام التنزيل السليم لمقتضيات إصلاح السلطة القضائية وفق الدستور الجديد.

وأبرزوا أن تحقيق هذه الاستقلالية يقتضي تفعيلا حقيقيا لدور المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية وإصلاح النظام الأساسي للقضاة، بما يتماشى والمعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها إزاء السلطة التنفيذية وتلك المتعلقة بقضاة النيابة العامة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، في هذا الاطار ، أن الدستور الجديد حرص على تكريس المنظور الإصلاحي للقضاء وإصلاح العدالة كما نصت عليه توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالموضوع، مستعرضا أهم هذه التوصيات كالإقرار الدستوري لعدة مبادئ أساسية لحقوق الإنسان مثل قرينة البراءة وضمان حق المتهم في محاكمة عادلة وتعزيز فصل السلط.

كما شملت هذه التوصيات، حسب اليزمي، النظام الأساسي للقضاة والمنع الصريح لأي تدخل للسلطة التنفيذية في تنظيم العدالة وسير السلطة القضائية، وتقوية الضمانات الدستورية لاستقلال المجلس الأعلى للقضاء وتمكينه من سلطات واسعة في مجال تنظيم المهنة، فضلا عن تأهيل العدالة والسياسة الجنائية.

ومن جانبه، أشار المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، إلى أن إصلاح القضاء وضمان استقلاليته شرط أساسي للرقي بالممارسة الديمقراطية في كل دولة تحترم سيادة القانون، ومطلب شعبي ملح اليوم، خاصة في المنطقة العربية.

وأكد على أهمية تمكين القاضي من "حريته تجاه نفسه وتجاه السلطة"، باعتباره "الضامن لثقة الفرد تجاه الدولة والمجتمع"، وكذا على دور "الحوار والتبادل القضائي "في تأهيل القضاة عبر تقاسم الاجتهادات والمعارف القضائية بين مختلف الهيئات وطنيا وإقليميا ودوليا.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

وشدد الهيبة على دور الاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في تطوير الممارسة واستكمال مقتضيات تنزيل الدستور، وعلى مسؤولية الدولة والمحاكم بكل مكوناتها والقضاة أنفسهم في توفير كل الضمانات لتأمين استقلال القضاء باعتباره "ليس فقط مطلبا أخلاقيا ومهنيا وإنما حقا وواجبا."

من جهته، أكد سعيد بنعربية، مستشار قانوني رئيس لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، أن استقلال السلطة القضائية يعد آلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، مشيرا إلى التحديات التي يطرحها الدستور الجديد على مستوى تنزيله عبر القوانين.

كما سجل بنعربية أن تحدي إصلاح النيابة العامة يطرح على العديد من الدول، بما فيها الديمقراطية، من خلال إشكالية "هل النيابة العامة جهاز قضائي أم امتداد للجهاز التنفيذي؟" وكذا "إمكانية الطعن في قراراتها."

وتنتظم أشغال الندوة ، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان بتعاون مع اللجنة الدولية للحقوقيين على مدى يومين ، في أربع جلسات وثلاث ورشات.

وتتناول الجلسات والورشات دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ القضاء، وإصلاح النظام الأساسي للقضاة، وطبيعة ومعايير استقلال النيابة العامة والتجارب الدولية في هذا المجال، واستقلال القضاء بين القانون والممارسة من خلال دور محكمة النقض والمحاكم الإدارية وقابلية الطعن في قرارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ندوة حول "اصلاح السلطة القضائية في اطار الدستور الجديد والمعايير الدولية"

أضيف في 29 فبراير 2012 الساعة 38 : 20

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين ندوة حول إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية، يومي فاتح وثاني مارس 2012 بالرباط.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء انطلاقا من قناعة المجلس بأنه على إثر نص دستور فاتح يوليوز 2011 على استقلال السلطة القضائية، فإن تأمين استقلال العدالة ونجاعتها، يستوجب مرافقة هذا التعديل الدستوري بمراجعة عميقة للتشريعات القائمة لضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة وتقوية النظام الأساسي للقضاة وضمان حماية قضائية حقيقية للحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك على مستوى المحكمة الدستورية واسترجاع ثقة المواطنين في النظام القضائي.

كما أن ضمان الاستقلال الفعلي للسطلة القضائية وللقضاة في ممارستهم لمهامهم يقتضي أن تكون القوانين التنظيمية الجديدة والنظام الأساسي للقضاة متطابقة مع المعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها، بما فيها المعايير المتعلقة بقضاة النيابة العامة.

ولتعميق النقاش حول الموضوع، ستشهد هذه الندوة مشاركة فاعلين معنيين بمجال العدالة سينكبون على تدارس وتناقش جملة من المحاور المرتبطة بقطاع العدالة، فضلا عن استعراض تجارب دولية من آفاق متعددة.

وهكذا سيتم فتح النقاش في إطار جلسات عامة حول، "دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ استقلال القضاء"، "إصلاح النظام الأساسي للقضاة"، "النيابة العامة، أي استقلال؟" و"استقلال القضاء بين القانون والممارسة". ويتضمن برنامج الملتقى تنظيم ثلاث ورشات حول المحاور الرئيسة للقاء.

وستنطلق الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة يوم الخميس فاتح مارس 2012 بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (09:00) بحضور كل من السادة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان وسعيد بنعربية، مستشار قانوني لدى اللجنة الدولية للحقوقيين.

يذكر أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أصدرت في تقريرها الختامي جملة من التوصيات بخصوص "تأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها". وفي إطار اضطلاعه بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة رفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المجلس الوطني حاليا) سنة 2009 مذكرة لجلالة الملك في موضوع تأهيل العدالة وتقوية استقلال القضاء.

وهمت هذه المذكرة العديد من التوصيات تتصل على الخصوص بتقوية ضمانات استقلالية القضاء من الجانب الدستوري، تنظيم المجلس الأعلى للقضاء، مراجعة القوانين، (النظام الأساسي للقضاة والتنظيم القضائي للمملكة، والمرسوم المنظم لاختصاصات وزارة العدل)، السياسة الحكومية في مجال العدل، السياسة الجنائية، التكوين وإعادة التكوين، الإمكانات المادية والبشرية، مدونة للسلوك ومساهمة المجتمع المدني والإعلام ...

تذكير

النشاط: ندوة حول "إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية"

التاريخ والتوقيت: فاتح ماس 2012 على الساعة التاسعة صباحا (09:00)

المكان: مقر المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

حالة استنفار بسجن آيت ملول

سعيد بلقاس.المساء
كشفت مصادر مطلعة من داخل السجن المحلي بأيت ملول، أن حالة من الاستنفار القصوى تشهدها إدارة السجن مع اقتراب حلول لجنة مختلطة، بداية الأسبوع الجاري، تضم في عضويتها أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤولون عن المندوبية السامية للسجون. وأفادت المصادر ذاتها، عن ازدياد مضطرد في وتيرة أشغال النظافة بكافة أحياء وأجنحة النزلاء،كما تم الشروع في مباشرة أشغال طلاء جدران أحياء السجن، وأفادت المصادر ذاتها، أن الإدارة حثت بعض موظفي السجن على التكفل بالاستماع إلى شكايات النزلاء، بل ونقل عدد منهم، على غير العادة، لمقابلة مسؤول الإدارة بشكل مباشر في خطوة مفاجئة استغربها جل النزلاء.
وتفاجأ نزلاء كل من حيي الامتثال والانضباط بتغيير اسمي الحيين معا إلى (د)، و (ب)، بعد أن بدأت تتردد أخبار هاذين الحيين مرارا في بعض وسائل الإعلام المكتوبة. واستغربت مصادرنا، تغيير أسماء الأجنحة السجنية لأسباب ظلت غامضة، في وقت ظل النزلاء ينتظرون توفير بعض الحاجيات الضرورية كالأفرشة والأغطية الكافية، خصوصا مع موجة البرد حيث يعاني السجناء من برودة شديدة داخل زنازينهم. ويشتكي نزلاء السجن، الذين لا يستفيدون من زيارات عائلية مداومة بسبب بعد المسافة، من خصاص كبير على مستوى التغذية حيث تكتفي الإدارة في هذا الصدد بتزويدهم بوجبات غذائية رديئة لا تحمل من المواصفات إلا الاسم، كما أن الدجاجة الواحدة يتم اقتسامها على 7 نزلاء، بخلاف الإدارة السابقة التي كانت تلزم باقتسام دجاجة واحدة على أربعة نزلاء فقط، كما تكتفي الإدارة بتزويد النزلاء بكميات من الخبز المصنوع من مادة الدقيق الأسود الرديء.
وفي سياق آخر، مازالت مصالح الضابطة القضائية التابعة لسرية الدرك الملكي بأيت ملول، تباشر تحرياتها على قدم وساق، من أجل الكشف عن خلفيات فرار سجين مدان بعقوبة جنائية، بعد أن تقمص دور سجين يعاني من اضطرابات نفسية كان بصدد مغادرة أسوار السجن بعد إتمام عقوبته السجنية، حيث من المحتمل أن تكشف التحريات في هذا الصدد عن المسؤولين المباشرين عن عملية فرار السجين المذكور.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

استئنافية الرباط ترفض البت في شكاية عائلة زروال

أفادت لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال، في بيان لها، أن محكمة الاستئناف بالرباط أعلنت يوم 21 فبراير الماضي بعد سلسلة من التأجيلات غير المبررة عن تأييدها لقرار رفض شكاية العائلة رغم نقض هذا القرار من طرف المجلس الأعلى. كما عبرت اللجنة وعائلة زروال عن تفاجئها بإدراج المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لأسماء أفراد من العائلة ضمن المستفيدين في الملحق الثاني بجبر الضرر الفردي، بالرغم من تنبيه المجلس سابقا إلى عدم رغبتهم في ذلك. وسجل البيان ذاته الذي توصلت الجريدة بنسخة منه، مطالبة اللجنة بالكشف عن كل الحقيقة «حول ظروف وملابسات اختطاف وتعذيب وقتل زروال».

◄ سلا: عبد الإله عسول

Revue de Presse
Homme

للتحسيس بمخاطر المنشطات في الرياضة الصبار تناولها يمس بالحق في الصحة وفي الاختلاف

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أمس الثلاثاء بالرباط، أن تناول المنشطات يمس بالحق في الصحة وفي الاختلاف، ويعتبر خرقا لمبدأ المساواة.

وأضاف صبار، في افتتاح يوم دراسي منظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية المغربية للتحسيس بمخاطر المنشطات في الرياضة، حول موضوع المنشطات في المجال الرياضي من زاوية حقوق الإنسان"، أن المنشطات تشكل آفة خطيرة تهدد روح التنافس، والمصداقية في الرياضة، وتناقض البرنامج الحكومي الذي جعل من تخليق الحياة العامة إحدى أولوياته.

وذكر في هذا الصدد، بما جاء في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الرياضة بالصخيرات (25 أكتوبر 2008)، بخصوص المنشطات، والتي أكد فيها جلالة الملك محمد السادس أن تناول المنشطات ظاهرة غريبة عن التقاليد والثقافة المغربية.

وقال الصبار إن جلالة الملك محمد السادس كان قد أعطى تعليماته السامية لإحداث مختبر لمكافحة المنشطات، مشيرا إلى أنه بعد هذه الرسالة صادق المغرب على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في الرياضة، التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، يوم 19 أكتوبر 2005، بباريس والمدونة العالمية لمكافحة المنشطات.

وأضاف الصبار، حسب قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا اللقاء يهدف إلى المساهمة في تسليط الأضواء على السبل الكفيلة بمكافحة بشكل فعال تناول المنشطات وإرساء نظام لمكافحة هذه الظاهرة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

khouribga24.com

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان قلقة في شأن انتشار الجريمة بشكل كبير

توصلت خريبكة 24 بالبلاغ الاسبوعي للجنة الجهوية لحقوق الانسان جاء فيه أنه بناء على الظهير الشريف 1.11.19 بإحداث المجلس الوطني لحقوق الانسان،وخاصة المواد 1- 4 – 5- 9- 28 و29، وفي إطار عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال-خريبكة يصدر هذا البلاغ الاسبوعي لأهم متابعات وتدخلات اللجنة. خلال الاسبوع المنصرم:

•بدأت اللجنة الجهوية تنفيذ جدولة لقاءات الآلية الاقليمية المنصوص عليها في توصيات هيئة الانصاف و المصالحة بقصد الادماج الاجتماعي للمستفيدين من التوصيات والذين لازالت ملفاتهم عالقة. وذلك بعدما راسلت اللجنة في وقت سابق عمال الاقاليم الستة للجهة لتفعيل الالية المذكورة بجمع مكوناتها وهو ما بدأ فعلا.

•راسلت اللجنة الجهوية رئيسي المنطقتين الأمنيتين لبني ملال و خريبكة في موضوع انتشار الجريمة بشكل كبير في المدينتين في الفترة الاخيرة وخاصة السرقات الليلية للمساكن والمتاجر والنشل في واضحة النهار وانتشار الاتجار في المخدرات وخاصة بالقرب من المؤسسات التعليمية مطالبة ببذل مزيد من الجهد وتخصيص دوريات مستمرة لمحاربة هذا النوع من الجرائم.

•نظمت اللجنة الجهوية خلال الاسبوع بمدينة خنيفرة ورشة عمل لصياغة مخطط عمل اللجنة في مجالات حماية حقوق الانسان و النهوض بها وإثراء الفكر. وذلك تحت اشراف رئيس اللجنة وأطر المجلس.

•تداولت اللجنة الجهوية أرضية إنشاء مركز جهوي لحفظ الذاكرة واحتضان الفكر التعددي والنقاش الديموقراطي بالجهة التي تزخر بثراتها وتعددها اللغوي والثقافي والتسامح الديني الذي احتضنته عبر قرون طويلة ولازال مستمرا.

رئيس اللجنة الجهوية

البصراوي علال

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc ww

«Baou», une pièce qui ancre la culture amazighe

Cet ensemble de thématiques se développe en parallèle avec la toile de fond et qui se rapporte à un mariage déchiré par l'enlèvement du mari à cause de ses prises de position politiques.

Le complexe culturel de Jerada a abrité, dimanche 26 février, la présentation de la pièce de théâtre «Baou». Un travail réalisé par la troupe «Rif pour le théâtre amazigh d'Al-Hoceima» et qui s'inscrit dans le cadre de la préservation de la mémoire historique et artistique par l'art. Un spectacle financé par le programme de réparation communautaire en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme, la fondation CDG, la délégation UE au Maroc, le ministère de la culture et la délégation régionale de la culture de l'Oriental.

«Baou» (la fève), une pièce de théâtre en tournée à travers plusieurs villes du Royaume, est écrite par le dramaturge Laâziz Ibrahimi avec une mise en scène de Youssef El Aarkoubi et une scénographie de Mouhsine Bouzambou. L'interprétation est assurée par une dizaine de comédiens.

«Baou» est une pièce qui puise sa thématique de la diversité socioculturelle du Rif : panoplie de chansons populaires exécutées à l'unisson ou en solo par des comédiens rodés au chant traditionnel, débats sur fond de préoccupations quotidiennes, l'éternel rapport belles-mères/belles-filles, chagrin d'amour, etc. Cet ensemble de thématiques se développe en parallèle avec la toile de fond et qui se rapporte à un mariage déchiré par l'enlèvement du mari à cause de ses prises de position politiques. Approche qui tout en progressant par prolepses se veut palimpseste à multiples écritures et surtout talisman curatif orienté vers un futur prospère. Le fait d'exprimer des attentes prématurément afin de suggérer, par anticipation, ce qui peut arriver est une astuce qui a permis à l'auteur de la pièce de palper l'Histoire pour proposer un message d'espoir. A mi-chemin entre le témoignage et le fictif, le jeu de scène a conféré à la pièce sa spécificité artistique.

La pièce s'ouvre sur une chorégraphie regroupant quatre femmes et quatre hommes dansant sur les airs de «Ralla Bouya», l'éternel refrain rifain. Au milieu, «Isri», le marié, semble emporté par une transe d'extase hypnotique. Deux hommes débarquèrent et l'arrêtèrent pour des interrogatoires interminables. Commença alors l'attente de «tassrit» la mariée qui doit attendre son homme qui ne reviendra jamais. Seule consolation, l'enfant qui naîtra et qui fera perdurer leur amour.

«Le recours à cette technique m'a permis d'évoquer des préoccupations qui ont marqué la pensée au Rif durant un certain temps. C'est aussi pour démontrer que l'espoir en un avenir meilleur est un exercice de longue haleine qui implique tout un chacun», a déclaré à ALM l'auteur de la pièce.

Sur le plan de la mise en scène, cette dramaturgie a eu recours à un décor des plus simples. Une toile de fond à couleur sombre avec des écritures en Tifinagh pour ancrer l'espace. Aussi pour valoriser l'habit local et ses couleurs vives. L'éclairage alternait ombre et lumière vu la densité des thèmes débattus tout en culminant vers un éclairage total à la fin de la pièce.

Précisons par ailleurs que la troupe Rif pour le théâtre amazigh, qui a été constituée en 2003, a déjà présenté neuf pièces et prépare un dixième travail pour cet été. La pièce qu'elle vient de jouer à Jerada sera aussi présentée à El Hajeb, Rabat et Targuist au cours des mois de mars et d'avril.

Le 29-02-2012 à 11:16

Par : Ali Kharroubi

DNCR à Oujda

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme